

التحليل الكمي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة (1990-2023)

Quantitative analysis of the impact of public expenditures on economic growth
in Algeria during the period (1990-2023)

بلقاسم بن دار^{1*}، إسمهان حميدان²

¹ مخبر المقاوالاتية وإدارة المنظمات، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة -

belgacem.bendar@univ-tebessa.dz

² مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

ismahene.hamidane@univ-jijel.dz

تاريخ القبول: 2025/04/06

تاريخ الاستلام: 2025/02/03

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس الأثر الكمي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي من خلال التطرق لواقع النفقات العامة في الجزائر وتطورها بالإضافة إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي بالاعتماد على طريقة اختبار الحدود، أو ما يعرف بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث أوضحت نتائج الدراسة مدى ارتباط النفقات العامة بالنمو الاقتصادي بأكثر من 99%، بالإضافة إلى أن نفقات التجهيز لا تدخل في تفسير النمو في المدى القصير على عكس المدى الطويل الذي أدلى بوجود علاقة طردية بين كل من النفقات التجهيز والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في حين أن نفقات التشغيل لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، لذا لا بد من إعادة تخصيص وهيكل النفقات العامة في الجزائر بما يحقق أهداف السياسة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: النفقات العامة، النمو الاقتصادي، نماذج ARDL.

تصنيف JEL: O11.C33

Abstract :

This research aims to analyse and measure the quantitative impact of public expenditures on economic growth by addressing the reality of public expenditures in Algeria and their development, in addition to building an econometric model based on the method of the bounds test, or what is known as the autoregressive model of distributed time lag (ARDL), where the results of the study showed that public expenditures are associated with economic growth by more than 99%, and that the processing expenses do not enter into the explanation of growth in the short term, unlike the long term, which showed a direct relationship between both processing expenses and public revenues on economic growth, While management expenditures have an inverse relationship with economic growth in the long run, it is necessary to reallocate and restructure public expenditures in Algeria in order to achieve fiscal policy objectives and promote economic growth

Keywords : Public expenditures, Economic growth, ARDL Model.

Jel Classification Codes : C33.O11

1. مقدمة

تعتبر النفقات العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق جملة من الأهداف مثل اشباع الحاجيات العامة للمجتمع، تحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل القومي الحقيقي، ومع توسع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة كونها أداة تستخدمها الدولة في تحقيق مختلف الشؤون العامة للمواطنين ومن أهم محددات الطلب الكلي.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية المتبعة في مختلف دول العالم سواء في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو مجال التنمية ومحاولة تعزيز توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، حيث يشكل الانفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي ومحاولة رفع معدلات النمو باعتباره مرآة عاكسة للوضع الاقتصادية العامة في الدولة.

2.1 إشكالية البحث:

لابد لأي سياسة اقتصادية أن تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية من بينها النمو الاقتصادي وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

ما أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023؟

ومن أجل معالجة الإشكالية يمكن وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت النفقات العمومية في الجزائر؟
- ما مدى قدرة النفقات العامة في التأثير على النمو الاقتصادي؟

3.1 فرضيات البحث:

- لدراسة موضوع البحث ومحاولة الالمام بمختلف جوانبه يمكن وضع الفرضيات التالية:
- يختلف أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل على المدى القصير.
 - وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في الجزائر.

4.1 أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال أهمية المتغيرات في حد ذاتها باعتبار النفقات العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية في الجزائر التي تعتمد عليها الحكومة في تلبية مختلف حاجيات مواطنيها خاصة مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والسعي للتأثير بشكل إيجابي على المتغيرات

الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي الذي يعتبر محور أساسي وهدف تسعى الدولة الى تحقيق معدلات مرتفعة فيه وإيجاد بيئة أكثر استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

5.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع النفقات العامة في الجزائر ودراسة أثرها الكمي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2023)، ومعرفة مدى فعالية الانفاق العام على تحقيق النمو من خلال النمذجة القياسية.

6.1 منهج البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في إعداد الإطار النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي وتوضيح العلاقة بينهما بالإضافة الى المنهج القياسي لاختبار الأثر الكمي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك على مستوى المدى القصير والطويل باستعمال ديناميكية نماذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الزمني الموزع ARDL.

7.1 تقسيمات البحث:

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة سابقا سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية تحت العناوين التالية:

- مفاهيم حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي.
- تحليل واقع النفقات العامة في الجزائر.
- النمذجة القياسية لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

8,1 الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية ولها صلة بمتغيرات الدراسة نذكر ما يلي:

- (عباس و محمد، 2021) بعنوان دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2019، حيث اعتمدت الدراسة على برمجية Eviews10 خلصت الى وجود علاقة تكاملية موجبة طويلة الأجل بين الانفاق العام والنمو، ووجود تأثير موجب للإنفاق الاستهلاكي النهائي على النمو وهذا يعود الى تعديل هيكل الانفاق العام المحلي.

- (كمال الدين و عبد الحفيظ، 2021) بعنوان تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1991-2019، حيث تم استخدام نموذج ARDL وأظهرت النتائج وجود انعكاسات إيجابية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كما أنه يفسر 98,8% منه.

- (Mohamed & and others, 2024) بعنوان أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1985-2022)، باستخدام نماذج ARDL وتوصلت الى أن وجود علاقة قوية في المدى الطويل بين النفقات والنمو الاقتصادي وأن الانحرافات عن التوازن في الاجل الطويل يتم تصحيحها بمعدل 14,07% سنوياً.

2. مفاهيم حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي

1.2 النفقات العامة

لما كانت الحكومة تقوم بدورها الاقتصادي حسب فلسفتها الاقتصادية فان عليها أن تقوم بانتهاج الأسلوب الملائم الذي تستطيع من خلاله أن تخصص الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات العامة ويتم ذلك عن طريق النفقات العامة.

1.1.2 مفهوم النفقات العامة

ويعرف الإنفاق العام بأنه "مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه سلطة عامة، بقصد إشباع حاجة عامة " (الخطيب و شامية، 2016، صفحة 53) أو هو " مبلغ من المال تنفقه الدولة أو شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة " (حسين، 2006، صفحة 11) ومن التعاريف الواردة أعلاه يتضح أن للنفقة ثلاثة أركان رئيسة هي:

- مبلغ من المال أو كم قابل للتقويم: يفهم من ذلك بأن الجزء الأعظم من الإنفاق الحكومي يتم بصورة نقدية والأخرى عينية ألا إنه من اليسير تقويمه نقداً وإضافة مجموعه إلى مجموع النفقات النقدية وهذا ما دفع إلى عد النفقة الحكومية كمأ قابلاً للتقويم النقدي وعدم اقتصره على ضرورة أن تكون النفقة الحكومية مبلغاً نقدياً يخرج من الذمة المالية للدولة.

- خروج المال من خزانة الدولة: ان القائمين بالإنفاق من أشخاص القانون وهذا يعني أن القائمين بالإنفاق هم جهات رسمية أي أن يكون الأمر بالإنفاق شخص معنوي مهم، ومن جانب آخر فإن هذا الإنفاق لا يعد إنفاقاً عاماً مالم يدخل في سجلات الدولة.

- هدف الإنفاق إشباع حاجة عامة: يتضح من خلال التعاريف بأن الإنفاق لا يعد إنفاقاً عاماً على الرغم من كونه يصدر من شخص معنوي عام، مالم يوجه لإشباع حاجة عامة للمجتمع. أن تتوفر هذه الأركان الثلاثة وتلازمها هو الذي يجعل من الإنفاق إنفاقاً عاماً يهدف إلى إشباع الحاجات العامة.

2.1.2 تقسيم النفقات العامة

إن دراسة تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها، وقد رأينا التطور الكبير الذي أصاب النفقات العامة من المفاهيم الحديثة، ومن الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أسهب خبراء المالية العامة في وضع تقسيمات مختلفة للنفقات الحكومية تركز هذه التقسيمات على معايير اقتصادية واجتماعية معينة تعبر كل منها عن وجهة نظر معينة تفضل تقسيم معين دون آخر. إن النفقات العامة مجموعة غير متجانسة وتختلف فيما بينها سواء كانت من حيث طبيعتها أو من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لا يمكن إيجاد تقسيم واحد للنفقات العامة ويكون جامعاً مانعاً يتضمن كافة أوجه نشاط الدولة جملة ويبين أثره في الاقتصاد القومي، لذلك تم تقسيم النفقات العامة على وفق علاقة النفقات العامة بالثروة القومية، بمعنى الاعتماد على مدى مساهمة النفقات العامة في تكوين رؤوس الأموال المادية للمجتمع واستناداً إلى ذلك تقسم النفقات العامة في الجزائر نوعين وجاء هذا التقسيم كونه يعد وسيلة من وسائل الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير فيه وتوجيهه نحو النمو والتقدم.

- **نفقات التسيير:** وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسيير إداراتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات استهلاكية وتكون على نوعين هما:

الأولى النفقات العادية وتشمل تخصيصات السلطات العمومية والنفقات الخاصة بوسائل المصالح، وتمثل ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات مثل الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات أما الثانية النفقات التحويلية وتشمل أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات والتدخلات العمومية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية (جمال، 2004، صفحة 53)

إن الدولة تسعى من خلال نفقاتها الاستهلاكية إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من أجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي كما ينبغي أن نبين أن الإنفاق الحكومي يعد مصدراً من مصادر التضخم عندما يكون أكثره موجهاً لأغراض استهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق النقدية والسلعية دون أن يقابلها أي زيادة موازية له في الإنتاج.

- **نفقات التجهيز:** إن هذا النوع من النفقات يتمثل بنفقات الحكومة التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة كمية الإنتاج القومي وبقية السلع والخدمات، كما أن أهمية هذا النوع من النفقات تظهر في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية إذ أنه يمثل الدفعة القوية اللازمة للنشاط الاقتصادي وتحفيزه على إقامة مشاريع مكملية راسياً وأفقياً وهذا لا يستطيع القطاع الخاص القيام به وإنما تقوم الدولة به ومن خلال نفقاتها العامة الاستثمارية (جمال، 2004، صفحة 58) ويمكن تقسيم الإنفاق الاستثماري على نوعين هما، الأول ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة ويتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية... الخ والتي يترتب عليها إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، زيادة تخفيض من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات، أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة التي تخصص لإقامة البنى التحتية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لإقامتها إلى مدة زمنية طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، ويمثل الاستثمار وسيلة مهمة وفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتطور والتقدم كونه يمثل إما إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض عن طاقة إنتاجية اندثرت بفعل الاستخدام لها.

2.2 النمو الاقتصادي

ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة طويلة الأجل وهي معقدة التكوين وليس من السهل تعريفها تعريفاً شاملاً يتناول جميع تفاصيلها المختلفة، كما يلاحظ في الأدب الاقتصادي المعاصر استخدام مصطلحات مختلفة ومرادفة في آن واحد للتعبير عن ظاهرة النمو الاقتصادي وإلى درجة يصعب معها أن نقول إن الأدب الاقتصادي المعاصر قد استقر على تعريف محدد وواضح لمصطلح النمو يتفق عليه جميع الاقتصاديين فالنمو (Growth) والتنمية (Development) والتوسع (EXPANSION) والتقدم (PROGRESS) هي كلمات تستخدم بشكل مترادف وبدون تمييز ووفق هذا المضمون يعرف

النمو الاقتصادي وبدون تمييز بينه وبين المصطلحات المذكورة على أنه " ظاهرة التزايد المستمر في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، أو الدخل القومي خلال عقد زمني أو عدة عقود متعاقبة وما يصاحب ذلك من تغيرات كمية ونوعية تتناول مختلف بنى الاقتصاد والمجتمع وكل ما تتضمنه العوامل الحضارية والشروط الفنية التي من شأنها أن تدعم قدرة السكان على تحقيق تزايد مستمر في إجمالي إنتاجهم الحقيقي في الأجل الطويل" (القطيفي، 1999، صفحة 7) أو هو " عملية حدوث زيادة في أحد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي، أو متوسط دخل الفرد، الناتج المحلي الإجمالي، دون اتخاذ أي إجراءات متعمدة أو موجهة من شأنها أن تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل أو بآخر " (Elamany, 1979, p. 50)

أن فكرة التمييز بين النمو والتطور (التنمية) تعود إلى مفهوم بيولوجي مستعار من علم الأحياء فلفظ النمو يقترن بفكرة بيولوجية تعني في الأساس تزايد في الأبعاد والمقاييس، كالتزايد في الطول والحجم والوزن، في حين أن لفظ التطور يوحي بشيء من التغير في الكيف، فالزيادة في طول الطفل ووزنه مثلاً تسمى نمواً واكتسابه التعليم والمؤهلات أفضل في الإدراك والذكاء ونمط التصرف يسمى تطوراً وبتعبير آخر يُعد النمو ظاهرة كمية تتمخض عن تغيرات تخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية بينما ظاهرة التطور قد تشمل على النمو بهذا المعنى لكنها تشمل فضلاً عن ذلك تغيراً في الكيف لا يخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية (القطيفي، 1999، صفحة 4) ومن هذه الفكرة ينطلق بعض الاقتصاديين في تمييزهم بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وفي مقدمة هؤلاء الاقتصاديين الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F. Perou الذي أكد على ضرورة الاستناد إلى الفكرة البايولوجية كأساس للتمييز بين النمو والتنمية فبدون ترابط سببي بين النمو والتنمية ولا تضمين تلازم منطقي في انتقال المعارف البايولوجية إلى المعرفة الاقتصادية والاجتماعية استطاعت التنمية أن تدل على النمو، فالنمو الاقتصادي في رأي بيرو يتضمن ارتفاعاً في مؤشر من مؤشرات الحجم وهو بالنسبة إلى الأمة تزايد في إنتاجها الحقيقي (الإجمالي والصافي) خلال عقد واحد أو عقود عدة، بينما التنمية الاقتصادية وعلى رأي بيرو أيضاً تشمل التغيرات في الأبنية الذهنية والاجتماعية والعادات التي من شأنها أن تدعم نمو الإنتاج الكلي.

3.2 العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

لإنفاق العام بقسميه الجاري والاستثماري دور في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل، ويكون دور

الإنفاق الاستثماري كبيراً ومؤثراً لتحقيق زيادة في الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي للسكان على عكس الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون دوره محدود في رفع معدلات النمو للنواتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

1.3.2 دور نفقات التسيير في تحقيق النمو الاقتصادي

إن الإنفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين الأول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة حيث تشمل الأجور والرواتب ومشتريات الحكومة فضلاً عن نفقاتها العسكرية أما النوع الثاني فهو الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية.

إن هذه النفقات الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات وبذلك فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي من السلع والخدمات كنتيجة لمواجهة الزيادة في الاستهلاك وبذلك يزداد الناتج المحلي الإجمالي علماً أن ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للطلب الاستهلاكي المتزايد أما من جهة النفقات الاستهلاكية العسكرية فينبغي التأكيد على أن تأثيرها على الإنتاج القومي يكون حسب طبيعة الاقتصاد القومي ففي البلدان المتقدمة يعد الإنفاق الاستهلاكي العسكري منتج ويفيد الاقتصاد لوجود صناعات عسكرية ضخمة تحتاج إلى استهلاك (الجنابي، 1990، صفحة 116) أما في البلدان النامية فيعد الإنفاق العسكري الاستهلاكي تذبذباً ويكون على حساب التنمية والرفاهية الاقتصادية وتزداد خطورته كلما زادت نسبة هذا الإنفاق إلى الدخل القومي حيث يتم استيراد السلاح من الخارج وبالتالي يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات نتيجة لصرف العملات الأجنبية وبذلك فإن هذه النفقات لا يستفيد منها الناتج القومي بل تذهب إلى اقتصاديات بلدان أخرى تستفيد منها (الجنابي، 1990، صفحة 115)

2.3.2 دور نفقات التجهيز في تحقيق النمو الاقتصادي

يلعب الإنفاق الاستثماري دوراً كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة في هذا الإنفاق تمثل إما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح طاقة إنتاجية معطلة. فهدف خطط التنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية حتى يرتفع المستوى المعاشي لعموم السكان غير أن زيادة متتالية وسريعة في الدخل القومي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة الناتج الكلي وهذا لا يحدث إلا من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري.

وبذلك ندرك الأهمية البالغة للإنفاق الاستثماري حيث أنه يعد محور عملية التنمية ومفتاح الموقف في تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي ولتوضيح العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومعدل نمو الدخل القومي سنستعرض نموذجين مهمين يوضحان هذه العلاقة.

- **نموذج هارود - دومار Harrod - Domar Model** يؤكد هذا النموذج على أن الزيادة في الدخل القومي تعود إلى الاستثمار من خلال التأكيد على رأس المال حيث هو الأكثر ندرة بين عناصر الإنتاج الأخرى، وعلى الرغم من أن نموذج كل منهما يختلف عن الآخر ألا أنهما يتشابهان في الجوهر.

وفكرة هذا النموذج تقوم على أساس أن الاستثمار يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي يزيد من الدخل القومي ويسبب نمو الاقتصاد، فمن أجل أن ينمو الاقتصاد القومي يجب اتباع أحد الطريقتين:

- زيادة الاستثمارات (نسبة الادخار إلى الدخل).

- تخفيض معامل رأس المال / الدخل: حيث يمثل معامل رأس المال عدد الوحدات اللازم استثمارها من رأس المال للحصول على وحدة واحدة من الدخل

وبالنسبة إلى البلدان النامية فإن الطريقة الأولى غير ممكن زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل إلا بمعدلات بطيئة بسبب انخفاض الدخل وضعف القدرة على الادخار، أما الطريقة الثانية فإن معامل رأس المال مرتفع في البلدان النامية وذلك لأسباب عديدة منها النقص في الخبرة الفنية، الاستخدام غير اقتصادي للموارد وقصور رأس المال الاجتماعي بمختلف أشكاله في هذه الدول. (عمر، 1967، صفحة 249)

- **نموذج كالسكي Kaleckis Model** يهدف هذا النموذج إلى دراسة العلاقة بين تراكم رأس المال ومعدل نمو الدخل القومي في اقتصاد مخطط حيث يأخذ بأسلوب التخطيط من أجل تحقيق عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعرف كالسكي الدخل القومي على أنه (قيمة البضائع المنتجة خلال سنة بعد طرح المواد الأولية والنصف مصنعة المستخدمة في إنتاجه) أي أن مفهوم كالسكي للدخل القومي يقتصر على البضائع (السلع) المنتجة ولا يشمل الخدمات لذلك فقد صيغت معادلات النموذج في ضوء تحديد المعايير الضرورية لتحديد العلاقة بين زيادة الدخل القومي من جهة والاستثمارات الرأسمالية ومستوى الدخل من جهة ثانية، (نجم، 1990، صفحة 142)

3. تحليل واقع النفقات العامة في الجزائر

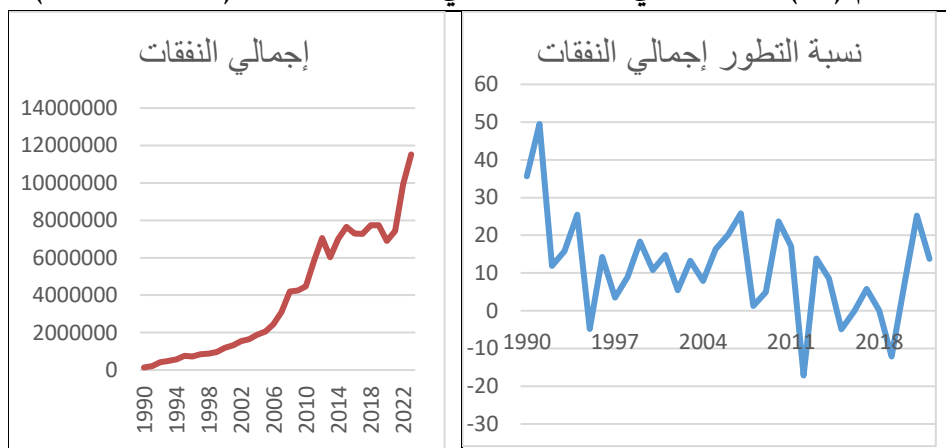
1.3 تحليل تطور اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023)

التحليل الكمي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بلقاسم بن دار / إسمهان حميدان

ارتبطت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، ارتباطا وثيقا بالسياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر، ويتضح هذا من خلال معدل النمو المتزايد في اغلب مراحل فترة الدراسة، حيث يتضح من خلال تحليل بيانات الشكل رقم (01) ان معدل نمو النفقات العامة لسنة 1992 بلغ 49.51% وهي اكبر نسبة خلال فترة الدراسة، للتواصل الزيادة في اجمالي النفقات العامة الى غاية سنة 1996 أين شهد معدل نمو النفقات العامة انخفاضا بنسبة 4.83 %، ثم تواصلت الزيادة في النفقات العامة اين بلغت سنة 2000 نسبة 18.73 %

الشكل رقم (01): تطور اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

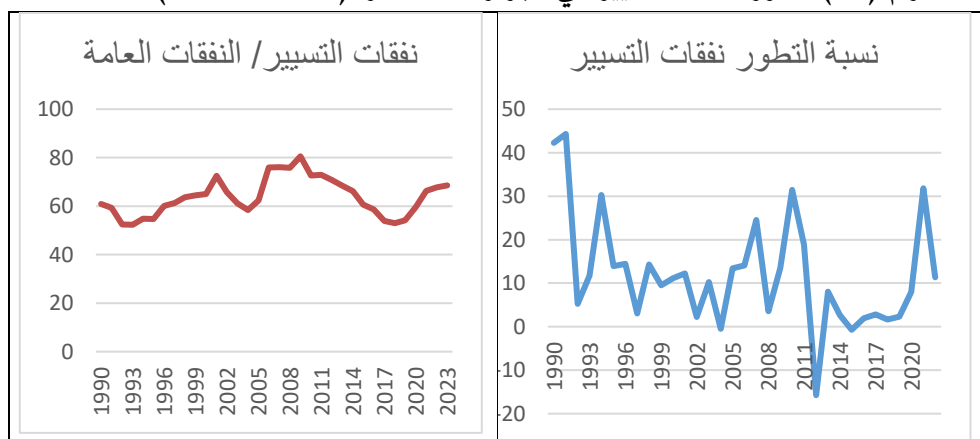
خلال الفترة من سنة 2000 الى غاية سنة 2008 ونتيجة لبرامج الإصلاح ومختلف برامج النفقات العامة التي طبقتها الجزائر، مستغلة في ذلك ارتفاع أسعار النفط، تواصلت الزيادة في اجمالي النفقات العامة بنسب متفاوتة اعلاها سنة 2008 اين بلغ اجمالي النفقات العامة 4191053 مليون دينار، في حين أثرت الازمة المالية العالمية على الزيادة في معدل نمو النفقات في سنتي 2009 و 2010 اين بلغت 1.3 % و 4.93 % على التوالي، وتواصلت زيادة نسبة تطور النفقات العامة الى غاية 2013 اين شهدت انخفاض بلغ 17.16 % ثم الارتفاع سنتي 2014 و 2015 حيث بلغ على التوالي 13.88 % و 8.62 % ، لتتأثر بعد ذلك اجمالي النفقات العامة وتشهد انخفاضات متذبذبة نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وسياسة النقشف التي انتهجتها الدولة ثم الأزمة الصحية

العالمية كوفيد 19، الى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة من فترة الدراسة، حيث عادت للمنحى التصاعدي بنسب متفاوتة بلغت أقصاها سنة 2022 نسبة 25.23 %.

2.3 تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1999-2023

نظرا لتزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، عرفت نفقات التسيير تزايدا مستمرا وهيمنة على الجزء الأكبر من اجمالي النفقات العامة خلال فترة الدراسة، حيث يتبين من خلال البيانات الموضحة في الشكل رقم (02) أن نسبة نفقات التسيير بلغت أدنى قيمة لها 52.33 % سنة 1993 وأكبر قيمة لها 80.55 % سنة 2009، كما يتبين ان نفقات التسيير خلال الفترة من 1990 الى غاية 2004 شهدت ارتفاعا من سنة الى أخرى ولكن بنسب متذبذبة بلغت أدناها 2.23 % سنة 2003 وأعلاها 44.30 % سنة 1992، لتعرف سنة 2005 انخفاضا بنسبة 0.46 % أين بلغت 1245132 مليون دينار، لتعرف بعدها منحى تصاعدي إلى غاية 2012 بنسب متفاوتة تراوحت بين (3.57 % و31.45 %)، نتيجة زيادة نفقات المستخدمين والنفقات الجارية بما فيها التحويلات والدعم.

الشكل رقم (02): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1999-2023)



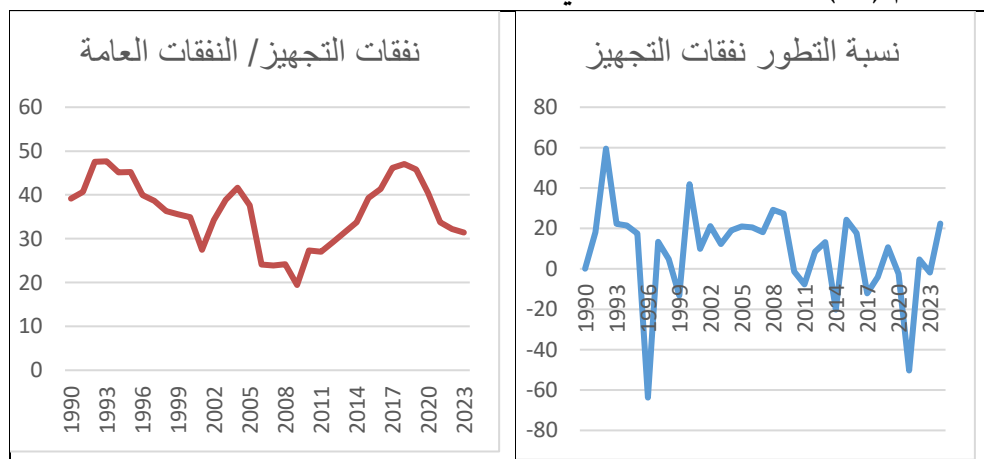
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

ثم شهدت سنة 2013 انخفاضا بلغ نسبة 15.75 %، ثم ارتفعت في السنتين الموالتين مسجلة نسب ضئيلة لتعاود الانخفاض سنة 2016 بنسبة 0.68 %، ثم سجلت نفقات التسيير بعدها زيادات متتالية ولكنها ضئيلة جدا نتيجة السياسة المنتهجة من قبل الدولة، حتى سنة 2022 أين شهدت ارتفاعا ملحوظ حيث بلغت قيمتها 7987000 مليون دينار، بنسبة نمو لنفقات التسيير قدرت بـ 31.83 % ، وفي سنة 2023 بلغة نسبة 11.36 % .

3.3 تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2023

لم تتجاوز حصة نفقات التجهيز 50% من اجمالي النفقات العامة طوال فترة الدراسة، حيث تراوحت حصة نفقات التجهيز من اجمالي النفقات العامة بين 19.44% و 47.66% سجلت سنتي 2009 و 1993، وعلى الرغم من أن حصة نفقات التجهيز بقية نسبية خلال فترة الدراسة إلا أن نفقات التجهيز لعبت دورا حاسما في الديناميكية الكلية لإجمالي نفقات الميزانية، اذ يتبين من خلال معطيات الشكل رقم (03) إنها سجلت معدلات نمو معتبرة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، إلى غاية سنة 1995 أين سجلت أول انخفاض لها بأعلى معدل وبلغ 63.75% ثم شهدت معدل تطور نفقات التجهيز بعض التذبذبات في نهاية الألفية، أما خلال الفترة من 2000 الى 2008 فإن نفقات التسيير أخذت منحى تصاعدي بمعدلات متذبذبة لم تتجاوز 30%، وهذا ناتج عن سياسة الإنفاق التوسعي التي إنتهجتها الدولة، مستغلة الزيادات في أسعار البترول، لتشهد بعد ذلك انخفاض متتالي سنتي 2009 و 2010 أين بلغت قيمتها 1946311 و 1807862 على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة جراء الأزمة المالية التي شهدها العالم

الشكل رقم (03): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

أما خلال الفترة المتبقية من فترة الدراسة فإن معدل تطور النفقات العامة شهد تذبذب كبير، بين الموجب والسالب نتيجة الارتفاع والانخفاض الغير منتظم لنفقات التسيير، وهذا راجع إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 ثم سياسة التقشف

التحليل الكمي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بلقاسم بن دار / إسمهان حميدان

التي انتهجتها الدولة بالإضافة الى الأزمة الصحية العالمية كوفيد19، إلى غاية نهاية فترة الدراسة أين بلغت نفقات التجهيز 2510200 بمعدل نمو 22.36 و نتجت هذه الزيادة عن النمو الملحوظ في عدة قطاعات، من بينها أساسا البنى التحتية الاقتصادية والإدارية، الزراعة، والري و السكن.

4. النمذجة القياسية لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي

من أجل دراسة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 الى غاية 2023، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وتمثلت المتغيرات المستعملة في الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع: (GDP) الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي
المتغيرات المستقلة: (FGE) نفقات التسيير ؛ (FGG) نفقات التجهيز ؛ (RP) إجمالي الإيرادات العامة
للدلالة على النفقات العامة.

1.4 الاختبارات القبلية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

1.1.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة لفيليس بيرون (PP) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، حيث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة اذا كانت بعض المتغيرات مستقرة في المستوى او متكاملة من الدرجة صفر والبعض الاخر مستقرة في الفرق الأول او متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (01): إختبار جذر الوحدة لفيليس بيرون PP

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام
GDP	[5.4227] (1.0000)	[-0.282] (0.9879)	[7.6162] (1.0000)	[-4.326] (0.0018)	[-5.627] (0.0003)	[-3.696] (0.0006)
FGE	[2.2471] (0.9999)	[-0.071] (0.9933)	[3.8980] (0.9999)	[-3.776] (0.0074)	[-4.286] (0.0097)	[-3.115] (0.0029)
FGG	[-0.635] (0.8492)	[-2.197] (0.4752)	[0.7861] (0.8781)	[-4.981] (0.0003)	[-4.844] (0.0025)	[-4.803] (0.0000)
RP	[6.2019] (1.0000)	[0.4848] (0.9988)	[10.197] (1.0000)	[-4.981] (0.0064)	[-4.684] (0.0037)	[-3.371] (0.0014)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

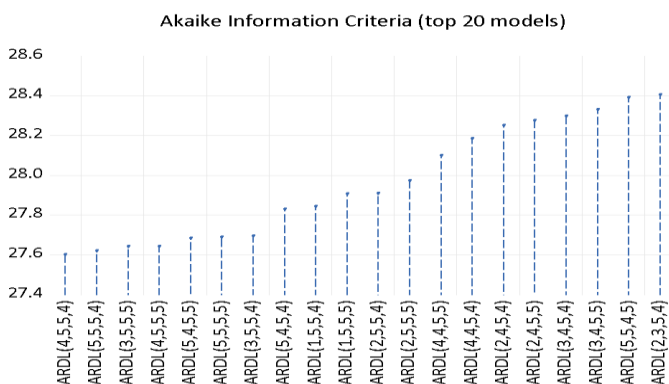
نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وهذا ما توضحه القيم الاحتمالية () لاحصائية t [] التي تظهر في النماذج الثلاثة (ثابت ؛ ثابت واتجاه عام ؛ بدون ثابت واتجاه عام) أنها أكبر من جميع مستويات المعنوية (0.01 ؛ 0.05 ؛ 0.1).

وبعد أخذ الفروق الأولى تبين أن جميع المتغيرات محل الدراسة أصبحت مستقرة أي متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ماثبشير اليه القيم الاحتمالية () لاحصائية t التي تظهر معنوية عند مستويات معنوية مختلفة (1% ؛ 5% ؛ 10%) من خلال النماذج الثلاثة وحسب اختبار (PP) ، وهذا ما يمكننا من إستخدام منهجية (ARDL) لأن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

2.1.4 تحديد فترة الابطاء المثلى:

يلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن النموذج الذي تم إختياره حسب منهجية (ARDL) وباعتماد على أقل قيمة لمعيار Akaike هو من الرتبة (4,5,5,4)، حيث يوضح أن أقل قيمة لمعيار Akaike مقابلة لفترة الابطاء (4,5,5,4) ARDL

الشكل رقم (04): نتائج اختيار فترة الابطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

3.1.4 نتائج اختبار الحدود Bounds test:

يتضح من نتائج الجدول رقم (02) أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بلغت (6.056207) وهي أكبر من جميع القيم الحرجة لمستويات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) للحد الأعلى وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك

التحليل الكمي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بلقاسم بن دار / إسمهان حميدان

علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في، نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds test

قيمة إحصائية F	مستوى معنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
6.056207	1%	3.650	4.660
	5%	2.790	3.670
	10%	2.370	3.200

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

2.4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

1.2.4 تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

يوضح الجدول رقم (03) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نفقات التسيير والناتج الداخلي الخام، مع وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام والاياردات العامة في المدى القصير وذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%. في حين علاقة غير معنوية لنفقات التجهيز مع الناتج المحلي في المدى القصير.

الجدول رقم (03): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات	الانحراف المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية
COINTEA*	-2.7188	0.3941	-6.8981	0.0000
D(GDP(-1))	1.1112	0.3248	3.4213	0.0057
D(GDP(-2))	1.1121	0.1819	6.1122	0.0001
D(GDP(-3))	0.3832	0.1322	2.8972	0.0145
D(FGE)	2.8983	0.2936	9.8709	0.0000
D(FGE(-1))	-2.6611	0.5863	-4.5380	0.0008
D(FGE(-2))	1.6029	0.3518	4.5564	0.0008
D(FGE(-3))	-2.4183	0.3963	-6.1013	0.0001
D(FGE(-4))	1.4598	0.3843	3.7982	0.0030
D(FGG)	1.9400	0.2886	6.7210	0.0000
D(FGG(-1))	-1.2529	0.5124	-2.4450	0.0325
D(FGG(-2))	-3.9794	0.4313	-9.2247	0.0000
D(FGG(-3))	0.9318	0.4456	2.0910	0.0605
D(FGG(-4))	-4.1505	0.6636	-6.2542	0.0001
D(RP)	1.5018	0.1001	15.0032	0.0000
D(RP(-1))	-2.7245	0.4704	-5.7915	0.0001
D(RP(-2))	-1.1730	0.3435	-3.4139	0.0058

التحليل الكمي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بلقاسم بن دار / إسمهان حميدان

0.0001	-5.9615	0.2681	-1.5983	D(RP(-3))
--------	---------	--------	---------	-----------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13
كما تبين نتائج الجدول أعلاه أن معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-2.7188) وهي مقدار سالب ومعنوية لان قيمتها الاحتمالية بلغت (0.000)، وهذا يدل على ان آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج أي إمكانية العودة الى الوضع التوازني في الأجل الطويل عند حدوث اختلالات في النمو الاقتصادي من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المقدر.

2.2.4 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية
FGE(-1)	1.73166	0.26798	6.46172	0.0000
FGG(-1)	1.19114	0.30113	3.95551	0.0006
RP(-1)	1.40728	0.14415	9.76228	0.0000
C	126879.5	66027.8	1.92160	0.0661
CE=GDP (-1) - [1.731661*FGE (-1) +1.191148*FGG (-1) +1.407285*RP (-1) +126879.460788]				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13
تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الاجل الطويل والجدول رقم يوضح ذلك، حيث ان نتائج التقدير المتحصل عليها تشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، اين جاءت موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويتبين ذلك من خلال العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط بين الناتج المحلي الاجمالي وكل من نفقات التجهيز واجمالي الايرادات، في حين وجود علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام ونفقات التسيير وما يؤكد هذه المعنوية هو القيم الاحتمالية لمعاملات المتغيرات المستقلة والتي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى معنوية 5% .

3.2.4 اختبار كفاءة النموذج المقدر:

الجدول رقم (05): القدرة التفسيرية للنموذج ومعنويته

معامل التحديد R ²	إحصائية فيشر F	القيمة الاحتمالية لـ F
0.9953	71,68428	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

تشير نتيجة إحصائية فيشر والتي بلغت 71.68428 وهي كبيرة مقارنة بالقيمة المجدولة إلى أن النموذج الكلي معنوي، وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية للإحصائية والتي قدرت بـ 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 الذي بلغ 0.9953 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز بالإضافة إلى إجمالي الإيرادات العامة تدخل في تفسير الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) بنسبة 99.53% والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج.

3.4 الاختبارات البعدية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL

1.3.4 اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار Ramsey RESET Test

إحصائية فيشر F	القيمة الاحتمالية
0.191165	0.6772

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

يتبين من نتائج الجدول رقم (06) أن اختبار (Ramsey RESET Test) الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي يشير إلى صلاحية وملائمة النموذج لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر بلغت 0.6772 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%.

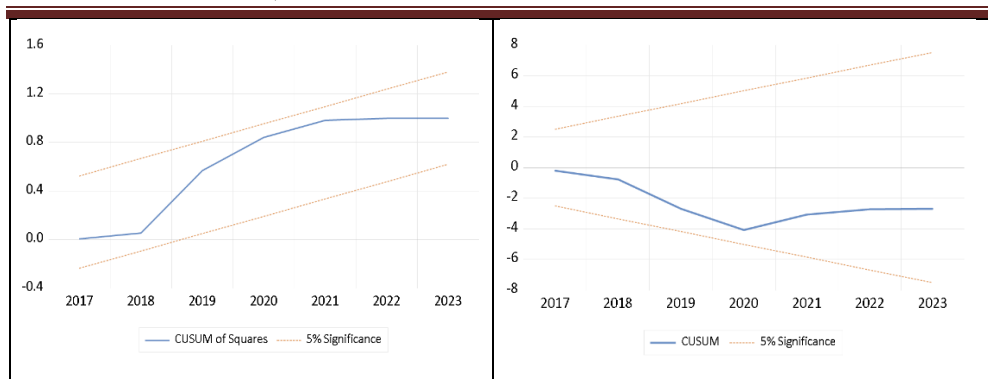
2.3.4 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

لتأكد من خلو المعلمات المقدرة بواسطة نموذج ARDL من أي تغيرات هيكلية تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار مربع المجموع التراكمي وأسفرت نتائج الاختبارين على الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة كما هو موضح في الشكل رقم، حيث أن التمثيل البياني لاختبار cusum و cusum of squares يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%

الشكل رقم (05): اختبار Cusum و Cusum of squares

التحليل الكمي لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)

بلقاسم بن دار / إسمهان حميدان



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

3.3.4 تقييم النموذج المقدر قياسياً:

للتأكد من جودة وصلاحيّة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية تمثلت في:

الجدول رقم (07): اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر

الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Heteroskedasticity Test ARCH	2.331274	0.1389
Breuch Godfrey LM Test	0.633573	0.5685
Jarque-Bera	1.493971	0.4737

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الجدول رقم (07) يظهر أن نموذج (ARDL) خالي من مشكل الارتباط الذاتي لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (Breuch Godfrey LM Test) بلغت 0.5685 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

- اختبار عدم ثبات التباين: لفحص مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء تم الاعتماد على اختبار (Heteroskedasticity Test ARCH) والذي يبين أن قيمة الاختبار قدرت بـ 2.3312 بقيمة احتمالية بلغت 0.1389 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على ثبات تباين الأخطاء حسب ما تنص عليه فرضية العدم للاختبار.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يتضح من اختبار (Jarque-Bera) أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) بلغت 0.4737 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، ومن ثم تم قبول الفرض العدمي الذي يدل على أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً.

4. خاتمة

سعت الجزائر دائماً من خلال النفقات العامة تحقيق جملة من الأهداف سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي بالتأثير على مختلف المتغيرات الكلية من بينها النمو الاقتصادي، حيث هدف هذه الدراسة إلى تحليل ونمذجة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي للفترة (1990-2023) حيث خلصت الدراسة القياسية إلى ما يلي:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في نفقات التسير، نفقات التجهيز والإيرادات العامة للدلالة على النفقات العمومية.
- من خلال القدرة التفسيرية للنموذج نجد ما نسبته 99,52% من تغيرات النمو مفسرة من قبل النفقات العامة، مع وجود آلية تصحيح الخطأ في نموذج المدى القصير أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل.
- في المدى القصير نجد أن نفقات التجهيز لا تدخل في تفسير النمو الاقتصادي في حين أن النفقات التسيير تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي على عكس الإيرادات العامة التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية بين كل من النفقات التجهيز والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي، في حين أن نفقات التسيير لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات التالية:
- ترشيد النفقات العامة مع تفعيل أدوات ذات كفاءة في مراقبة ومتابعة طريقة صرف هذه النفقات لتحقيق مجمل الأهداف المسطرة من قبل السياسة المالية.
- تخصيص الانفاق العام وهيكلته بالشكل الذي يساهم في دعم المشاريع الاستثمارية التي تدعم القطاع الخاص والتي تسمح برفع معدل النمو الاقتصادي.
- ضرورة مضاعفة الجهود لإصلاح الإدارة الضريبية وزيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي عن طريق فرض مجموعة من الإجراءات والوسائل المناسبة بهدف تعزيز الإيرادات العامة للدولة وتنويعها بالإضافة إلى تقوية هيكل الموازنات العامة اتجاه الصدمات المختلفة.

- تحسين بيئة الأعمال وربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لتخفيف من مشكلة البطالة خاصة لدى الشباب وبما يتطلب تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو الاقتصادي.

6. قائمة المراجع

- أبا سفيان كمال الدين، و مازري عبد الحفيظ. (2021). تحليل انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1991-2019. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 04(02)، 106-126.
- حسن مصطفى حسين. (2006). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسين عمر. (1967). التخطيط الاقتصادي. مصر: دار المعارف.
- خالد شحادة الخطيب، و حمد زهير شامية. (2016). اسس المالية العامة (المجلد 5). الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- طالب حسن نجم. (1990). الاستثمار وأهمية استخدام النماذج القياسية في تحليل العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي. مجلة الإدارة والاقتصاد.
- طاهر الجنابي. (1990). دراسات في المالية العامة. بغداد، العراق: مطابع التعليم العالي.
- عبد العزيز القطيفي. (1999). النمو الاقتصادي. بغداد، العراق: المكتبة الوطنية.
- غالية عباس، و بن عزة محمد. (2021). دراسة قياسية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2019). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 08(02)، 480-497.
- لعمارة جمال. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- Elamany, R. (1979). Economic Growth and Economic Development. new York.
- Kharroubi Mohamed ، و others. (2024). Thz Impact Of Government Spending On Economic Growth An Econometric study Of The Case Of ALGERIA During The Period. (2022-1985) Algerian Journal Of Public Finance. 29-12، (01)14 .